مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض الفقر في إطار تمويل إعادة إعمار سورية
اسم الكاتب: د. مضر شيحا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5936
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of Foreign Direct Investment In Reducing Poverty Within The Framework Of Financing Reconstruction Syria

Dr. Modar Sheeha *

(Received 8 / 3 / 2023. Accepted 10 / 7 / 2023)

□ ABSTRACT □

This study aimed at analyzing the impact of foreign direct investment on human poverty rates in Syria during the pre-war period (2000_2010), _However, the researcher was unable to conduct statistical study for the post-war period regarding the liberated areas from Syria, due to the lack of available statistical data on the study variables_, where it was adopted the analytical descriptive approach, in addition to the ordinary least squares method for finding the regression equation between the two variables of the study.

This study concluded that there is a relatively weak impact of foreign direct investments in reducing poverty rates in Syria, and this is due to the structure of these investments, which is dominated by investments looking for natural resources (oil and gas), which are characterized by being capital-intensive, which weakens their ability to create job opportunities for local labor, and thus limiting its impact on raising the living standards of that local labor, in addition to the lack of participation of these investments in the health sector, and their weak contribution in the education sector. Therefore, the study recommended redirecting the structure of these foreign direct investments towards service investments in general _especially education and health services in particular _although the Syrian government provides these two services semi freely and in nominal prices, due to the destruction caused by the war to the facilities of these two services.

Keywords: Net Foreign Direct Investment Flows, Huma Poverty Rates, Reconstruction Financing.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **PhD -Economics and Planning _ Department of Economics and Planning _ Faculty of Economics _ Tishreen University _ Lattakia _ Syria.**

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض الفقر في إطار تمويل إعادة إعمار سورية

د. مضر شيحا*

(تاريخ الإيداع 8 / 3 / 2023. قُبِل للنشر في 10 / 7 / 2023)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات الفقر في التنمية البشرية في سورية خلال فترة ما قبل الحرب(2000_2010)م_ إلا أن الباحث لم يتمكن من إجراء دراسة إحصائية لفترة ما بعد الحرب بالنسبة للمناطق المحررة من سورية وذلك بسبب انعدام البيانات الإحصائية المتوفرة عن متغيري الدراسة_، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى إيجاد معادلة الانحدار بين متغيري الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر ضعيف نسبياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحد من معدلات الفقر في سورية، وذلك يعود إلى هيكل هذه الاستثمارات والذي يغلب عليه الاستثمارات الباحثة عن الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، والتي تتميز بكونها كثيفة رأس المال، مما أضعف من قدرتها على خلق فرص عمل للعمالة المحلية، وبالتالي حد من أثرها في رفع مستويات معيشة تلك العمالة المحلية، بالإضافة إلى انعدام مشاركة هذه الاستثمارات في القطاع الصحي، وضعف مساهمتها في قطاع التعليم، لذلك أوصت الدراسة بإعادة توجيه هيكل هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاستثمارات الخدمية بشكل عام _ولاسيما خدمات التعليم والصحة بشكل خاص_ على الرغم من توفير الحكومة السورية لهاتين الخدمتين بشكل شبه مجاني وبأسعار رمزية، وذلك بسبب الدمار الذي ألحقته الحرب بمنشآت هاتين الخدمتين.

الكلمات المفتاحية: صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، معدلات الفقر في التنمية البشرية، تمويل إعادة الإعمار.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* دكتوراه _ قسم الاقتصاد والتخطيط _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية .

مقدمة:

يعتبر الفقر من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان النامية_ومنها سورية_، على الرغم من امتلاك معظم تلك البلدان النامية ثرواتٍ طبيعيةٍ هائلةٍ، إلا أنها تفتقر للتمويل المحلي الكافي لرسملة تلك الثروات وإدخالها ضمن دائرة العملية الاستثمارية_ فيما يعرف بنظرية الحلقة المفرغة للفقر_، إذ لا يمكن لتلك البلدان النامية كسر تلك الحلقة المفرغة للفقر من دون الاعتماد على مصادر تمويل خارجية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة من أفضل بدائل التمويل الخارجي المتاحة أمام تلك الدول، إذ لا يترتب عليها أقساط وفوائد خدمة الديون الخارجية، كما أنها تسهم في نقل أحداث التكنولوجيات والمهارات الفنية والإدارية إلى البلدان المضيفة لتلك الاستثمارات، بالإضافة إلى ما تخلقه تلك الاستثمارات من فرص عمل للعمالة المحلية تسهم برفع مستوى معيشتهم وبالتالي التخفيض من معدلات الفقر في تلك البلدان المضيفة، إلا أن هنالك اقتصاديين لا يتفقون مع هذا الرأي، ويرون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنافس الاستثمارات المحلية وتؤدي إلى خروجها من السوق لعدم قدرتها على المنافسة، مما يؤدي إلى فقدان نسبة من العمالة المحلية لفرص عملهم والتي كانت تؤمنها لهم تلك الاستثمارات المحلية، وهذا ما يرفع من معدلات الفقر في البلدان النامية المضيفة، كما يرون أن تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطلب عمالة ماهرة عالية التأهيل والكفاءة والخبرة، لا تتوافر عليها البلدان النامية، مما يضعف قدرة تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة على خلق فرص عمل للعمالة المحلية، وبالتالي يضعف من إمكانية تخفيض تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمعدلات الفقر في البلدان النامية المضيفة لها. ولذلك يحاول هذا البحث تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات الفقر في سورية خلال فترة ما قبل الحرب (1990_2010)م، باعتبارها الفترة التي شهدت إصلاحات اقتصادية وتشريعية كبيرة لتشجيع الاستثمار الخاص بشقيه (المحلي والأجنبي المباشر)، والتي تمثل أهمهما بإصدار قانون الاستثمار رقم 10 وتعديلاته، بالإضافة إلى تزايد حجم الإنفاق العام ولاسيما الإنفاق الموجه نحو البنية التحتية، وزيادة استقلالية المصرف المركزي في تحديد سعر الفائدة. وبناءً على نتائج تحليل تلك الفترة سيتم استشراف الإجراءات المطلوب اتخاذها لرفع فعالية تلك الاستثمارات في تخفيض معدلات الفقر في سورية ضمن رؤية اقتصادية تستهدف إعادة الإعمار.

مشكلة البحث:

لم يقتصر الدمار الذي خلفته سنوات الحرب على سورية على تدمير البنى التحتية والمنشآت الإنتاجية والعمرانية، والتي تطلبَ تأسيسها موازنات عامة لعقود خلت، حيث قدر حجم خسائر الحرب ب 226 مليار دولار أمريكي حتى عام 2016م _وفقاً لتقرير "خسائر الحرب _التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية" الصادر عن مجموعة البنك الدولي عام 2017 (وهي أحدث إحصائية تمكن الباحث من الحصول عليها)_، بل تعدى ذلك الدمار إلى تدمير مستويات معيشة المواطن السوري، ورفع معدلات فقره، مما زاد من ضعف المدخرات المحلية المتوافرة في الاقتصاد السوري، ولذلك كان لابد من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر تمويل خارجي للقيام بعملية إعادة الإعمار وتخفيض معدلات الفقر بأسرع وقت ممكن، فلذلك يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤل الأساسي التالي:

_ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات الفقر في سورية خلال فترة ما قبل الحرب(1990_2010)م؟

وبناءً على تحليل هذا الأثر سيتم معرفة العوامل التي ساهمت إيجاباً وسلباً في تشكيل هذا الأثر، وستتم الاستفادة من تلك العوامل في التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار بحيث يتم التركيز على تحقيق وتعزيز نفس العوامل التي ساهمت إيجاباً، وتجنب العوامل التي ساهمت سلباً، وذلك ضمن رؤية اقتصادية استشرافية تستهدف تمويل عملية إعادة الإعمار بالاعتماد على تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

أدى الدمار والنهب الذي لحق بالمنشآت الإنتاجية في سورية وهروب معظم ما تبقى منها بسبب ظروف الحرب، لخسارة نسبة كبيرة من المواطنين السوريين لفرص عملهم، بالإضافة إلى حدوث ارتفاعات كبيرة في المستوى العام للأسعار في سورية بسبب حدوث انخفاضات حادة في الإنتاج نتيجةً للدمار الذي لحق بتلك المنشآت الإنتاجية، وبالتالي حدوث انخفاضات حادة في الدخول الحقيقية للمواطنين السوريين، مما أدى إلى ارتفاع في معدلات فقرهم، وأضعف بدوره من القيمة الحقيقية لمدخراتهم _والتي كانت تعاني من الضعف أساساً في فترة ما قبل الحرب لكون سورية دولة نامية_ مما يبرز أهمية دراسة دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأفضل مصدر خارجي لتمويل إعادة الإعمار، يسد فجوة العجز في المدخرات المحلية، ويمكن له خلق فرص عمل للعمالة المحلية ورفع حجم الإنتاج الكلي، وبالتالي يمكن لذلك النوع من الاستثمار أن يرفع من دخول الحقيقية للمواطنين السوريين ويخفض معدلات فقرهم.

أهداف البحث:

1_دراسة أثر صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات الفقر خلال فترة الدراسة(1990_2010)م.

2_تقييم العوامل التي ساهمت في تشكيل ذلك الأثر، إلى عوامل إيجابية وعوامل سلبية، والاستفادة من ذلك التقييم لمرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، لوضع رؤية اقتصادية تستهدف تفعيل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيض معدلات الفقر من خلال التركيز على تحقيق العوامل الإيجابية وتعزيزها وتجنب العوامل السلبية، وذلك في إطار التخطيط لتمويل إعادة الإعمار اعتماداً على هذا النوع من الاستثمارات.

منهجية البحث :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات الفقر السائدة في الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة(1990_2010)م، إضافةً إلى استخدام الأساليب الإحصائية والأسلوب القياسي لتحليل البيانات واختبار الفرضية المتعلقة بها.

فرضيات البحث:

يحاول هذا البحث اختبار الفرضية الآتية:

1_هناك علاقة عكسية بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات الفقر السائدة في سورية خلال الفترة(1990_2010)م.

الدراسات السابقة:

دراسة (Omran,2014) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في سورية خلال الفترة(2000_2010)م، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج التحليل الكمي الإحصائي، بالاعتماد على (أسلوب الانحدار الخطي المتعدد)، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومؤشر الفقر السوري، وقد تضمنت أهم توصيات هذه الدراسة تفعيل التنمية الريفية من خلال تطوير البنى التحتية والخدمات، وتشجيع الاستثمارات في الأرياف، بما يوفر فرص عمل لأبناء الريف، ويحد من هجرتهم باتجاه المدن، وزيادة الانفاق على التعليم والصحة، ورفع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري، بما يضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة.

دراسة (Al_Laithi&Abu Ismail,2005) هدفت هذه الدراسة إلى رسم استراتيجية للحد من الفقر في سورية، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى الاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي لبيانات عن مستوى معيشة الأسرة للسنوات (1996_1997) و(2003_2004)م، للتمكن من رسم خريطة الفقر في سورية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معدلات الفقر قد تراجعت بين الأعوام (1996_1997) و(2003_2004)م في سورية بشكل عام، إلا أن نسب ذلك التراجع قد اختلفت فيما بين المناطق السورية، فقد تراجعت سريعاً في المناطق الجنوبية والمنطقة الوسطى وخصوصاً في الأرياف، بينما بلغت نسب ذلك الانخفاض مستويات متوسطة في المناطق الحضرية من المنطقة الساحلية ومنطقة الشمال الشرقي، بينما تزايد الفقر في أرياف هاتين المنطقتين، وقد كانت أهم توصيات هذه الدراسة، هي ضرورة الاستثمار في مجال رأس المال البشري (الصحة والتعليم)، ووجود مصدر دائم للتحويلات بالنسبة لغير القادرين على العمل، ووجود جمعيات أهلية تقدم مبالغ منتظمة للفقراء المعرضين لفقد مصدر رزقهم بشكل مؤقت.

دراسة (Gohou &Soumare,2011) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض الفقر في عينة من (52) دولة إفريقية، خلال الفترة (1990_2007)، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين صافي تدفقات هذه الاستثمارات وتخفيض معدلات الفقر في البلدان المدروسة، إلا تلك العلاقة اختلفت قوتها بين المناطق الإفريقية، بحيث كانت أقوى في البلدان الأفقر منها في البلدان الأغنى، وأوصت الدراسة بسياستين اقتصاديتين، الأولى: تتعلق بتخفيض فوارق الفقر بين البلدان في نفس المنطقة، بحيث يجب على السياسات المحلية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أكثر القطاعات الاقتصادية إنتاجية، وخصوصاً للدول الأقل نمواً، بحيث تخلق تلك الاستثمارات فرص عمل للعمالة المحلية وترفع من خبراتها مما يخفض من فقرها، والسياسة الثانية تتعلق بتخفيض اللامساواة ضمن البلد الواحد، بحيث يتم تقديم حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر لكي يتوجه نحو القطاعات الأكثف عمالة والأشد فقراً.

دراسة(Ucal,2014) هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر في (26) دولة نامية من(UNCTAD) (هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) خلال الفترة(1990_2009)، وذلك بالاعتماد على (نموذج التأثيرات العشوائية)، وتوصلت إلى وجود علاقة جوهرية عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر في البلدان النامية المدروسة، إلا أن هذه الدراسة لم تتضمن أي توصيات.

دراسة (Almagdad et al ,2021) هدف هذا البحث إلى دراسة واقع الفقر في سورية وأثر أهم العوامل الاقتصادية عليه في ظل الحرب الحالية، بالاعتماد على البيانات الثانوية المتاحة لعام 2017م، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية والتي تمثلت بأسلوب الانحدار، وباستخدام طريقة المربعات

الصغرى(OLS)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معدل الفقر في سورية ارتفع من 28% عام 2010 إلى 45% عام 2016، وتركزت هذه النسبة في المناطق الريفية لتصل إلى 60% تقريباً، وعلى صعيد متغيرات الدراسة قد أظهرت النتائج إمكانية تخفيض الفقر بمقدار 1.1% و3.3%و1.45% مع زيادة نسبة كل من الاستثمار المحلي العام والخاص والانفاق الحكومي على التعليم والصحة بمقدار 10% على الترتيب. كما تبين أن زيادة نسبة تكاليف الإنتاج بمقدار 10% يسهم في زيادة نسبة الفقر بنحو 3.5%، وارتفاع نسبة البطالة بمقدار 10% يزيد من معدلات الفقر بنحو 3.5%. وقد تضمنت أهم توصيات هذا البحث ضرورة تشجيع ودعم الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي القطاعات الريفية المرتبطة به، وزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة في المناطق الريفية.

دراسة (Do et al,2021) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض الفقر في الفيتنام، خلال الفترة(2010_2016)م، بالاعتماد على أسلوب(الانحدار ثابت التأثيرات) و(النموذج القياسي الحيزي)، وتوصلت إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أثر إيجابي في تخفيض الفقر، من خلال خلق فرص العمل للعمالة الماهرة، ونشر المعرفة، والمساهمة في النمو الاقتصادي المحلي، كما كان لتلك الاستثمارات أثر غير مباشر في التخفيف من الفقر عن طريق تطوير الثقافة المحلية، إلا أنها زادت بشكل غير مباشر من الفقر عن طريق زيادتها الانفتاح التجاري لمستويات عالية، وتضمنت أهم توصيات هذه الدراسة إعادة تخطيط سياسة الفيتنام المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بتحويلها من تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة نحو التصدير، إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات والصناعات التي تخلق فرص عمل أكثر.

ويتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بمحاولته وضع رؤية اقتصادية استشرافية تستهدف تمويل إعادة إعمار سورية بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث يتضمن إطار تلك الرؤية تفعيل أثر هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيض معدلات الفقر، إذ لم تتطرق أي من الأبحاث السابقة لوضع رؤية لإعادة الإعمار.

الإطار النظري للبحث:

أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر(Foreign Direct Investment) بأنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. (Bu Rawi ,2008,22)

في حين تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه فئة من الاستثمار العابر للحدود والذي يقوم به مقيمٌ في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) من أجل الحصول على منفعة دائمة في منشأة (منشأة الاستثمار المباشر) والمقيمة في اقتصاد مختلف عن اقتصاد المستثمر المباشر. (OCED,2008,22)

بينما تعرف (الأونتكاد) (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الاستثمار الأجنبي على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار).

(World Investment Report,2007,245)

وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لبلد آخر غير البلد الأم. وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى حداً فاصلاً لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي.

(Bu Rawi ,2008,23)

ثانياً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1_ الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى الكثير من الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

2_ الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساعد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر ذلك النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا الاستثمار، منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها. ففي هذه الحالة هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.(Bu Oun,2013,19)

3_ الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزءاً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها نظراً لافتقارها إلى شبكات التوزيع والقنوات التي تتوافر لدى الشركات المتعددة الجنسيات. ويحدث هذا النوع من الاستثمار بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية. (Kreed,2013 ,16)

4_ الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. (Quidri,2011,23)

ثالثاً : مفهوم الفقر وأنواعه وأسبابه وقياسه:

يعرف البنك الدولي الفقر بأنه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً، أو كافياً، بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد.(Ali,2003,2)

كما يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD الفقر على أنه" عدم قدرة الأفراد على التحكم في الموارد كأن يكونوا أصحاء ومتعلمين، والفقر بهذا المفهوم يعني الحرمان المطلق".(ESCWA,2003,72)

ويمكن تعريف الفقر بمفهومه العام على أنه "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة".(Al-fares,2001,21)

فبالتالي فإن الفقر هو حالة حرمان ذات بعدين مادي ومعنوي، يتمثل البعد المادي في انخفاض دخل الفرد وعدم قدرته على حاجاته الأساسية من مأكل وملبس ومأوى، أما البعد المعنوي فيتمثل في عجز الفرد عن الوصول إلى الخدمات الأساسية من تعليم وطبابة ونقل ومياه نظيفة وغيرها من الخدمات التي تضمن له مستوى معيشي لائق.(Omran,2014,55)

إلا أن الفقر ليس نوعاً واحداً بل أنواع متعددة، أهمهما ما يصنف وفقاً لأسلوب قياسه:

1_الفقر المدقع: وهو الفقر المتمثل بانخفاض مستوى الدخل، والذي لا يستطيع الفرد عنده الإنفاق على المواد الغذائية الأساسية، وبالتالي يعاني الفقير من أمراض سوء التغذية.(Faraj,2017,404)

2_ الفقر المطلق: وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله من الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعلم والصحة والمواصلات، والفقر المطلق يمكن أن يوجد في أي مكان في العالم.(Ali& Shallal,2018,3)

3_الفقر النسبي: وهو نوع من الفقر ينتج عن سوء توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية، حتى وإن لم يكن هناك فقر مطلق، وقد يعرف خط الفقر النسبي من خلال نسبة من المتوسط القومي للدخل، أي نسبة السكان الذين يحصلون على دخل أقل من الدخل المتوسط.(Alsayyed,2016,13)

ويعد الفقر ظاهرة معقدة ومتشابكة الأسباب، ومن المهم معرفة أسباب الفقر من أجل صياغة سياسات القضاء عليه، فمعرفة أسباب المشكلة ينير الطريق لحلها. وأهم أسباب الفقر هي:

أولاً: الأسباب الاجتماعية: والتي تتمثل بارتفاع معدلات النمو السكاني وما يولده من ضغط كبير على الموارد الطبيعية والاقتصادية، ويؤثر بشكل سلبي على توزيع الأصول المادية بسبب توزيعها بين عدد كبير من الورثة، وانتشار الأمية لكون التعليم يسهم برفع إنتاجية العمال غير المهرة، وبالتالي رفع مستويات دخولهم الدنيا، بالإضافة إلى البطالة، فالبطالة تعني انعدام دخل العاطلين عن العمل، وبالتالي عدم قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية لحياتهم وحياة عائلاتهم.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية: والتي تتمثل بسوء توزيع الدخول والثروات، وما ينجم عنه من نشوء الطبقية في المجتمع، واستحواذ فئة صغيرة من الناس على الثروة في مقابل معاناة نسبة كبيرة من السكان من الفقر، والتبعية الاقتصادية وتعني تكييف الهياكل الاقتصادية في المجتمعات النامية وفقاً لمصالح واحتياجات الدول المتقدمة، إذ تؤدي تلك التبعية إلى زيادة حدة الفقر والجوع عندما يتعلق الأمر بتأمين احتياجات السوق الداخلية للبلدان النامية من الخارج في مجال الغذاء، لكون الأسواق العالمية عرضة لتقلبات اقتصادية مستمرة، وسوء استخدام الموارد من خلال هدر الموارد المالية واستخدامها في مشاريع فاشلة وغير إنتاجية وحرمان الفقراء من ثمارها، يضاف إلى ما سبق فشل استراتيجيات التنمية،

ولاسيما المتعلقة بسياسات التعديل الهيكلي، والتي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول النامية المقترضة منهما كشرط أساسي لمنح تلك القروض، والتي تضر بمستوى معيشة الفقراء، من خلال فرضها لتخفيض العجز العام، والخصخصة، ورفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، والانفتاح الاقتصادي. (Omran,2014,55)

ولقد معظم ركزت مقاييس الفقر على مستوى الدخل وتوزيعاته بين أفراد المجتمع، كمقياس فجوة الفقر، وهو الفجوة بين مستويات الإنفاق الملاحظة للأسر الفقيرة وخط الفقر، فهو يشير إلى حجم التحويلات المطلوبة لرفع مستويات إنفاق الأسر الفقيرة فوق خط الفقر، ومقياس حدة الفقر، وهو يقيس درجة عدم المساواة في التوزيع تحت خط الفقر، بحيث يعطي وزناً أكبر للأسر التي تأتي في قاع توزيع الدخل. (Alsayyed,2016,11)

إلا أن هنالك مقياس آخر يعتبر أحدث مقياس للفقر وهو (مؤشر الفقر في التنمية البشرية)(HPI) إذ أنه آخر مقياس مقدم للفقر من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) في تقرير التنمية البشرية عام 1997م، ويقوم هذا المؤشر على قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية، وهي:

1.مقياس الحياة(C1): نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عن 40 سنة.

2. مقياس المعرفة (C2): نسبة الأمية لدى البالغين.

3.مقياس المستوى المعيشي اللائق(C3): نسبة الأشخاص الذين لا تتوافر لهم خدمات صحية ومياه صالحة للشرب، والنسبة المئوية للأطفال ذوي الوزن الناقص بالنسبة لأعمارهم.

وباعتبار أن مكونات مؤشر الفقر في التنمية البشرية لاتحل محل بعضها بشكل كامل، توفر المعادلة التالية إجمالي هذه المكونات:

$$\mathrm{HPI}=\left[\left[\frac{C1^3+C2^3+C3^3}{3}\right]\right]^{1/3}$$

(Al_Laithi et al,2008,56)

وباعتبار أن مؤشر الفقر في التنمية البشرية أوسع من غيره من مؤشرات الفقر التي تعتمد على الدخل، من حيث شموله للحالة الصحية والتعليمية، وعدم اقتصاره فقط على المستوى المعيشي، فقد تبنى الباحث هذا المؤشر لقياس الفقر في سورية ضمن بحثه هذا.

رابعاً: الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات الفقر:

يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تخفيض الفقر في الدول المضيفة، بشكلٍ مباشر وغير مباشر، ويتمثل الأثر غير المباشر لتلك الاستثمارات في تخفيض الفقر من خلال رفعها لمعدلات النمو الاقتصادي وما ينجم عن ذلك من تحسين لمستويات المعيشة، عن طريق رفعها للناتج المحلي الإجمالي، وتحسين التكنولوجيا والإنتاجية والمناخ الاقتصادي في تلك البلدان المضيفة. بينما يتمثل الأثر المباشر لهذه الاستثمارات في تخفيضها للفقر بما تساهمه في زيادة الطلب على العمالة المحلية، وبالتالي تنمي التشغيل وتخفض من أعداد مواطني الدول المضيفة الذين يعيشون تحت خط الفقر. (Nguyen, 2003,2)

إلا أن تلك الآثار المباشرة وغير المباشرة لتلك الاستثمارات في تخفيض الفقر، تختلف باختلاف عوامل كثيرة، وأهمها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطبيعتها(أي هل هي كثيفة رأس المال بحيث لا تخلق الكثير من فرص العمل وبالتالي لا تسهم بشكل كبير في تخفيض الفقر، أم هل هي كثيفة العمل، بحيث يمكنها خلق الكثير من فرص العمل وبالتالي تخفيض الفقر)، نوع تلك الاستثمارات(صديق للبيئة، دمج و استحواذ، خصخصة)، ظروف القطاع الذي تعمل

به تلك الاستثمارات، التحسينات التكنولوجية، حجم الضرائب المدفوعة من قبل تلك الاستثمارات الاجنبية المباشرة وكيف يجري إنفاقها، كفاية الاستثمارات والأجور(أي كلما زادت كفاية الاستثمارات كلما زادت قدرتها على دفع أجور أعلى، وهل تدفع تلك الاستثمارات أجوراً للعمالة المحلية يفوق خط الفقر مما يخفض من الفقر بشكل عالي، أم أجوراً أدنى من خط الفقر مما يسهم في تخفيض الفقر بشكل محدود، وبمعنى آخر فإن الأجور التي تكون تحت خط الفقر تدفع بالفقراء نحو خط الفقر ولكنها لا تنقذهم منه)، ولكون تلك العوامل تتأثر بالحالة الاقتصادية والسياسية، مما يجعل الحالة السياسية والاقتصادية من أهم محددات أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر. فلذلك على البلدان الراغبة بتحقيق أكبر أثر لهذه الاستثمارات في تخفيض معدلات فقرها، تأمين بيئة اقتصادية وسياسية جاذبة لذلك النوع من الاستثمارات. (Ucal,2014,1103)

النتائج والمناقشة:

دراسة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات الفقر في التنمية البشرية خلال الفترة (2000_2010)م:

الجدول رقم (1) صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات الفقر في التنمية البشرية في سورية خلال الفترة (2000-2010)م

السنوات	المتغير التابع		المتغير المستقل
	معدلات الفقر في التنمية البشرية (كنسبة مئوية) (HPI)		صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون ليرة سورية) (NFDI)
2000	15.7		12501
2001	18.7		5522
2002	16.2		5934
2003	18.8		8256
2004	13.7		14355
2005	13.8		27127.2
2006	14.4		31876
2007	13.6		44900
2008	13.6		55195.5
2009	12.6		108811
2010	11.1		71563.5

Source(1): World Investment Report for Mentioned Years, Source(2): First National Report for Foreign Direct Investment in Syria for Year 2011, Source(3): Second Annual Investment Report in Syria for Year 2007, Source(4): Fourth Annual Investment Report in Syria for Year 2012, Source(5):Human Development Reports.

الجدول رقم (2): نتائج تقدير خط الانحدار بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات الفقر في التنمية البشرية

المتغير التابع:HPI				
طريقة المربعات الصغرى				
العينة:2000_2010				
المشاهدات المشملة: 11				
المتغير	**المعامل**	**الخطأ المعياري**	**الإحصائية-t**	**Prob. (المعنوية)**
NFDI	-5.45E-05	1.64E-05	-3.332686	0.0088
ثابت المعادلة C	16.65917	0.768596	21.67482	0.0000
معامل التحديد R^2	0.552390			
إحصائية فيشر-F	11.10680	**إحصائية دوبرن واتسون (DW)**		2.361791
معنوية إحصائية فيشر Prob. (F)	0.008762			

بالرغم مما تظهره نتائج الجدول رقم (2) من معنوية .Prob ثابت المعادلة(C) والمتغير التابع والمتمثل بصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة NFDI ، بالإضافة إلى معنوية إحصائية فيشر(F) .Prob، باعتبار أن جميع قيم معنويتها .Prob أصغر من 0.05، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 55%، مما يشير بدايةً إلى أن التغيرات في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفسر 55% من التغيرات في قيم مؤشر الفقر في التنمية البشرية. إلا أنه لا يمكن القبول بالنتائج البدائية لتقدير هذا نموذج، لكون قيمة إحصائية (دوبرن واتسون)(DW) ضمن (منطقة عدم القرار أي المجال الرقمي لعدم القرار)(أي منطقة الشك بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي)(حيث أن قيمة(DW) تساوي 2.36 وهي تقع ضمن المجال الرقمي لعدم القرار وهو من 2.26 إلى 2.86)، مما يشير إلى إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، وبالتالي عدم صلاحية النموذج لتمثيل العلاقة بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات الفقر في التنمية البشرية في سورية خلال الفترة المدروسة.

وبالتالي لابد من التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج السابق، لكي يصبح صالحاً لتمثيل العلاقة بين المتغيرين المدروسين، وذلك عن طريق إجراء اختبار Breusch-Godfrey والذي يوضحه الجدول رقم(3):

الجدول رقم (3): نتائج إجراء اختبار Breusch-Godfrey

اختبار Breusch-Godfrey للارتباط التسلسلي LM :				
إحصائية فيشر	0.308997	**Prob. F(2,7)**		0.7437
المشاهدات× معامل التحديد	0.892352	**معنوية اختبار كاي مربع Prob.**		0.6401
اختبار المعادلة:				
المتغير التابع:البواقي				
طريقة المربعات الصغرى				
العينة(2000_2010)				
المشاهدات المشملة:11				
المتغير	**المعامل**	**الخطأ المعياري**	**الإحصائية-t**	**المعنوية**
NFDI	1.15E-06	1.88E-05	0.061257	0.9529
C (ثابت المعادلة)	-0.000536	0.867975	-0.000618	0.9995
RESID(-1) (البواقي (-1))	-0.243182	0.392539	-0.619511	0.5552
RESID(-2) (البواقي (-2))	0.163716	0.442648	0.369857	0.7224
معامل التحديدR^2	0.081123			
إحصائية-F	0.205998	**إحصائية دوبرن واتسون**		1.865157
معنوية اختبار فيشر Prob(F)	0.889097			

وباعتبار أن قيمة معنوية اختبار كاي مربع أعلى من0.05، فإن ذلك يعني عدم القدرة على رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، فبالتالي فقد تم التأكد من أن النموذج السابق لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. والخطوة التالية لاختبار النموذج السابق، هي اختبار وجود مشكلة (عدم ثبات التباين)، بالاعتماد على اختبار ARCH والتي تظهرها نتائج الجدول(4):

الجدول رقم (4): نتائج إجراء اختبار ARCH

اختبار عدم ثبات التباين:		**ARCH**		
إحصائية فيشر	0.091747	**Prob. F(2,6)**		0.9136
المشاهدات× معامل التحديد	0.267073	**معنوية اختبار كاي مربع Prob.**		0.8750
اختبار النموذج				
المتغير التابع: مربع البواقي				
الطريقة: طريقة المربعات الصغرى				
العينة (المعدَّلة): 2002_2010				
متضمنة 9 مشاهدات بعد التعديل				
المتغير	**المعامل**		**الإحصائية-t**	**المعنوية**
C	1.889283	1.588815	1.189115	0.2793
RESID^2(-1)	0.012283	0.369905	0.033206	0.9746
RESID^2(-2)	0.152765	0.357343	0.427502	0.6839
معامل التحديد R^2	0.029675			
إحصائية فيشر	0.091747	**إحصائية دوبرن واتسون**		1.498971
معنوية إحصائية فيشر	0.913591			

حيث تظهر نتائج الجدول(4) أن قيمة معنوية اختبار كاي مربع أكبر من 0.05، مما يعني عدم القدرة على رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود (مشكلة عدم ثبات التباين)، فالنموذج لا يعاني من تلك المشكلة، مما يشير إلى صلاحية النموذج السابق _والذي يبين نتائجه الجدول رقم(2)_ لتمثيل العلاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتخفيض معدلات الفقر في التنمية البشرية في سورية، والذي يمكن التعبير عن بالصيغة الخطية التالية:

$$HPI = -5.453*NFDI + 16.659$$

إذ تشير المعادلة السابقة لوجود علاقة عكسية بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (NFDI) ومعدلات الفقر في التنمية البشرية (NFDI)، لكون قيمة معامل صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (NFDI) سالب ويساوي(5.453-)، مما يشير إلى أنه لدى زيادة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار 1%، ستنخفض معدلات الفقر في التنمية البشرية في سورية بمقدار (5.453%). إلا أن تأثير تلك الاستثمارات في الحد من الفقر في التنمية البشرية في سورية محدود لكون قيمة معامل التحديد ضعيفة نسبياً (55%) _باعتبارها واقعة ضمن المجال(50%_60%)_، أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسهم بالحد من معدلات الفقر في التنمية البشرية في سورية بنسبة ضعيفة وقدرها (55%).

وللوصول إلى التفسير الاقتصادي لهذه النتيجة الإحصائية، تجب دراسة هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية وتحليل كيفية انعكاسه على معدلات الفقر في التنمية البشرية.

إذ بناءً على التقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية الصادر عام 2011م، فقد سيطر قطاع النفط والغاز على رصيد الاستثمار الأجنبي المتراكم لغاية عام 2010م بنسبة 87.2%، وبالتالي فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة العاملة في مجال النفط والغاز هي الأكثر تأثيراً على وضع معدلات الفقر في التنمية البشرية لكون نسبتها هي الأعلى من بين إجمالي الرصيد المتراكم للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية حتى عام 2010م، وتتميز تلك الاستثمارات بكونها كثيفة رأس المال، أي أن تشغيلها للعمالة المحلية يكون ضعيف، لعدم حاجتها الكبيرة لليد العاملة البشرية واعتمادها بشكل أساسي على التكنولوجيا والآلات(أي المكونات الرأسمالية)(فلذلك تصنف على أنها استثمارات كثيفة رأس المال)، وبالتالي فإن تخفيضها للبطالة يكون محدوداً، مما يجعل مساهمة تلك الاستثمارات في رفع مستويات المعيشة للعمالة المحلية_ وبالتالي الحد من معدلات الفقر في التنمية البشرية _ تكون محدودةً أيضاً، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Sheeha,2021) والتي تناولت تحليل العلاقة المتبادلة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة في سورية.

أما بالنسبة للجانب الصحي والتعليمي من مؤشر الفقر في التنمية البشرية، فبالنسبة للجانب الصحي فلم يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية هذا الجانب خلال فترة الدراسة، وبالتالي لم يكن لتلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية أي تأثير على الجانب الصحي من مؤشر الفقر في التنمية البشرية في سورية، أما بالنسبة للجانب التعليمي من مؤشر الفقر في التنمية البشرية في سورية، فقد كانت مساهمة هذه الاستثمارات في مجال التعليم _والمتمثلة أساساً في قطاع التعليم العالي وتحديداً الجامعات الخاصة_ ضعيفة جداً، فقد كانت نسبتها المئوية 0.4% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم لعام 2010م، وهي نسبة ضعيفة جداً (أقل من 1%)، مما أضعف من تأثير هذه الاستثمارات على الجانب التعليمي لمؤشر الفقر في التنمية البشرية في سورية. _ وذلك وفقاً للتقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية الصادر عام 2011م_.

وبالتالي فقد أضعف هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من تأثيرها على معدلات الفقر في التنمية البشرية في سورية خلال فترة ما قبل الحرب(2000_2010)م. ولذلك وفي ظل اعتماد هذه الاستثمارات كمصدر تمويلي خارجي لإعادة الإعمار، يجب إعادة هيكلتها لتخفض من معدلات الفقر، وبشكل فعال، ولاسيما بعدما خلفته هذه الحرب من معدلات فقر مرتفعة، بسبب الدمار الذي لحق بالجهاز الإنتاجي، وبالتالي خسارة عدد كبير من العمالة المحلية لفرص عملهم وهبوط مستوى معيشة نسبة كبيرة إلى ما دون خط الفقر _وفقاً لتحليل الباحث_ وهذا ما سيتم تناوله في توصيات هذا البحث.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

توصلت هذه الدراسة لوجود أثر ضعيف نسبياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحد من معدلات الفقر، وذلك يعود إلى هيكل هذه الاستثمارات والذي يغلب عليه الاستثمارات الباحثة عن الموارد الطبيعية(النفط والغاز)، والتي تتميز بكونها كثيفة رأس المال، مما أضعف من قدرتها على خلق فرص عمل للعمالة المحلية، وبالتالي حد من أثرها في رفع مستويات معيشة تلك العمالة المحلية، بالإضافة إلى انعدام مشاركة هذه الاستثمارات في القطاع الصحي، وضعف مساهمتها في قطاع التعليم.

التوصيات:

تزايدت معدلات الفقر في سورية خلال فترة الحرب الحالية، بسبب ما أدت إليه هذه الحرب من دمار للجهاز الإنتاجي والبنى التحتية والمنشآت الخدمية وخاصة الصحية والتعليمية، مما زاد من حدة معدلات الفقر في التنمية البشرية، وفي ظل ما توصلت إليه نتائج هذه الدراسة، من تأثير هيكل هذه الاستثمارات في قدرتها على الحد من الفقر، يجب التركيز في مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار على التخطيط لإعادة توجيه هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاستثمارات الخدمية منها، أي التي تعمل في مجال الخدمات (كالمصارف والتأمين والتعليم والصحة ..)، نظراً لكون الاستثمار في المجال الخدمي من أكثر الاستثمارات خلقاً لفرص العمل_وفقاً لمبادئ علم اقتصاديات العمل_، مما سيرفع من تأثير هيكل هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع مستويات معيشة العمالة المحلية، بالإضافة إلى رفع مساهمتها في تحسين الواقع الصحي والتعليمي، وبالتالي من قدرة تلك الاستثمارات على الحد من معدلات الفقر في التنمية البشرية في سورية وتخفيضها. ولتحقيق ذلك يجب أولاً إعادة إعمار البنى التحتية المدمرة من شبكات كهرباء واتصالات ومياه وصرف صحي ومواصلات، باعتبارها عامل الجذب الرئيس للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة العاملة في هذا المجال على أساس عقود الB.O.T (بناء_تشغيل_نقل) (وهي الاستثمارات التي تنتقل ملكيتها إلى الحكومة السورية بعد انتهاء فترة الاستثمار المتفق عليها مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بموجب تلك العقود)، وبعد ذلك يجب هيكلة الحوافز والتسهيلات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة(كالحوافز الضريبية، والتسهيلات الإدارية، وحملات الترويج الاستثماري عبر وسائل الإعلام المختلفة..)، بحيث تكون الحوافز والتسهيلات الأكبر والأعلى ممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة العاملة في مجال الخدمات ولاسيما التعليم والصحة_على الرغم من توفير الحكومة السورية لهاتين الخدمتين بشكل شبه مجاني وبأسعار رمزية، وذلك بسبب الدمار الذي ألحقته الحرب بمنشآت هاتين الخدمتين_، كما يجب مراعاة التوزيع العادل للاستثمارات الأجنبية المباشرة_ وخصوصاً العاملة في مجال الخدمات_ على كافة امتداد الجغرافيا السورية وبما يتناسب مع نسب الفقر المتباينة من منطقة لأخرى، بحيث تنال المنطقة الأشد فقراً أعلى نسبة من هذه الاستثمارات. على أن يتم إلزام هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالسماح للعاملة المحلية بالتدرب في منشآتها لكي تتمكن من اكتساب أحدث الخبرات الفنية والإدارية والمهنية والمطلوبة للعمل في تلك الاستثمارات، لتحقيق الملائمة بين الخبرات التي يتطلبها العمل في تلك الاستثمارات مع الخبرات المكتسبة للعمالة المحلية خلال فترة التدريب، كخطوة أولى قبل التشغيل الفعلي للعمالة المحلية ضمن تلك الاستثمارات.

References:

Books:

•Al-Fares, Abd Al-Razzak. *(2001). Poverty and Income Distribution in the Arab World.* Beirut: Center for Arab Unity Studies.

• Bu Oun, Halah. Analysis and Evaluation of FDI Climate in Algeria and Tunisia During Period (2008-2012). AL Arabi Bin Mahidi University, Oum El Bouaghi, 2012_2013, 100.

• Bu Rawi, Sa'eed. Incentives for FDI in the Arab Maghreb Countries (Algeria, Tunisia, Morocco) "Comparative Study". University of Haj Lakhdar, Batna, 2008, 194.

• Kreed, Sabrinah. The Impact of FDI Inflow on the Balance of Payments .Mohamed Khider, Biskra , 2013, 92.

• Omran, Ahmad. Economic Growth and Poverty in Syria_ A Proposed Standard Model to Measure the Relationship between Growth and Poverty.Damascus University, Damascus, 2014, 200.

• Quidri, Kareemah. Foreign Direct Investment and Economic Growth in Algeria. University of Abu Bakr Belqeed, Telsman, 2010_2011, 155.

Magazines:

• Ali, A; Shallal,A. Measuring And Analyzing The Relationship Between Some Indicators Of Macroeconomic Policies And The Poverty Rate For Selected Countries For The Period (2004_2014).Al-Dananeer Journal, Vol.1, No.14, 2018, 1_38.

• Alsayyed, A .*Diversity of study refer to study refer to study*. Business Research Journal, vol 38, No.2,2016,1_53.

• Ali, A. *Poverty: measurement indicators and policies.* Arab Planning Institute. Kuwait, Vol.1, NO.41,2003,1_20.

• Do, Q; Le, Q; Nguyen, Th; Vu,V; Tran, L; Nguyen; C.Spatial Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction in Vietnam. Journal of Risk and Financial Management ,Vol. 292, No.14, 2021, 1_16.

• Faraj, Kh. *Poverty causes and effects Tariq neighborhood model* .Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon in Iraq, Vol.1, NO.36,2017,401_402.

• Gohou, G;Soumare,I. *Does Foreign Direct Investment Reduce Poverty in Africa and are there Regional Differences?*. World Development Journal, Vol.110, NO.10,2011,1_21.

• Al-Mekdad, F; Habib, W; Al-Hassoun, H. *The Most Important Factors Affecting Poverty From An Economic Point Of View In Light Of The Crisis In Syria*. Syrian Journal of Agricultural Research, Vol.8, No.5, 2021, 195_211.

•Sheeha,M.*The Interrelationship Between Foreign Direct Investments And Unemployment Rates In Syria.* Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies- Economic and Legal Sciences Series, Tishreen University in Syria, Vol. 43, No.1,2021,313_333.

• Ucal, M. *Panel Data Analysis of Foreign Direct Investment and Poverty from the Perspective of Developing Countries.* Procedia_ Social and Behavioral Sciences,Vol.1, NO.109,2014, 1101 – 1105.

Reports:

• ESCWA. (2003).*Poverty and its measurement methods in the ESCWA region.* New York: United Nations.

• Human Development Reports (2000_2010). New York: United Nations Development Program.

• Al-Laithi, Heba; Abu Ismail, Khaled; Hamdan, Kamal. (2008*). Poverty, Growth, and Income Distribution in Lebanon*. New York: United Nations.

- Al-Laithi, Heba, and Abu Ismail, Khaled. (2005). *Poverty in Syria: (1996_2004)*. Damascus: United Nations Development Program.
- Nguyen, Th. (2003). *Contribution of Foreign Direct Investment to Poverty Reduction: The Case of Vietnam in the 1990s* .Berlin: INFER annual conference 2003..
- OECD.(2008). *OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment*. Paris.
- UNCTAD.(2007).*World Investment Report*. Geneva.
- Syrian Investment Commission.(2011).*First National Report for Foreign Direct Investment in Syria*. Damascus.
- Syrian Investment Commission.(2007).*Second Annual Investment Report in Syria.* Damascus.
- Syrian Investment Commission.(2012).*Fourth Annual Investment Report in Syria.* Damascus.
- UNCTAD.(2007).*World Investment Report*. Geneva.
- World Bank Group.(2017).*War Losses - The Economic and Social Consequences of The Conflict in Syria*. Washington D.C.